ملتقى الوقف الجعفري السادس «الوقف الاقتصادي.. حياة ونماء» يختتم فعالياته

6

رفع الحصانة عن الفضل في قضية إعلام

«الأمة» يؤجل الجنسية و«المسيء» إلى جلسة 28 الجاري

ربيع سكر

وافق مجلس الأمة في جلسته أمس على رفع الحصانة عن النائب احمد نبيل الفضل بموافقة 40 من حضور بلغ 47 عضوا ووافق المجلس على احالة الخطاب الاميري إلى لجنة الرد على الخطاب الاميري لاعداد تقرير بشأنه ورفعها إلى المجلس، كما أقر عرض قانون حرمان المسئ من الترشح للانتخابات البرلمانية في جلسة 28 مارس وقرر المجلس اعادة التقارير الخاصة بتعديلات قانون الجنسية إلى لجنة الداخلية والدفاع على ان ترفع تقريرها في مدة اسبوعين ووافق المجلس على تخصيص ساعتين من جلسة 11 ابريل القادم لمناقشة قضية الاسكان، وكذلك وافق على تمديد عمل لجنة الشباب والرياضة البرلمانية إلى نهاية دور الانعقاد الحالي على ان تعد قانونا متكاملا بشأن الرياضة.

ووافق المجلس في جلسته على رسالة رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية يطلب فيها التمديد للجنة إعداد التقرير المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة وذلك حتى صدور حكم المحكمة الدستورية في شأن الطعون الانتخابية. وقرر المجلس أن يكون التمديد لمدة شهرين من أجل إعداد التقرير المتعلق بالاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الامة. ووافق المجلس على رسالة من بعض أعضاء مجلس الامة يطلبون فيها تكليف لجنة المرافق العامة البرلمانية دراسة موضوع الازدحام المروري والحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة المتاحة لإنهائه على أن تقدم اللجنة توصياتها بتقرير يرفع للمجلس في شهر مايو 2017.

وتلا الأمين العام للمجلس علام الكندري رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الامة على تهنئتهم لسموه بمناسبتي الذكرى السادسة والخمسين للعيد الوطني والذكرى السادسة والعشرين للتحرير. كما تلا الكندري رسالة من سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لسموه بمناسبة ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير.

ووافق المجلس على رسالة من مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية يطلب فيها اعادة النظر في قرار المجلس الصادر بجلسة 14 فبراير المتضمن تشكيل لجنة مشتركة من اللجنتين المالية والتشريعية للنظر في الاقتراحات بقوانين بشأن التعيين في الوظائف القيادية ومشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

وقرر المجلس أن تنظر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في تلك الاقتراحات والمشروع المذكور من الناحيتين الدستورية والقانونية على ان تحيله إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية التي بدورها ترفعه إلى المجلس بعد الانتهاء من اعداده.

ووافق مجلس الأمة على طلب عدد من الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق خاصة في شأن ما أثير من تجاوزات في عدد من إدارات وزارة الصحة على أن تكون من خمسة أعضاء. وتختص اللجنة ب»التحقيق فيما أثير في الصحف المحلية حول التجاوزات المالية والإدارية والتعدي على الأموال العامة للدولة والتي شابت المكاتب الصحية في كل من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا». كما تحقق اللجنة في التجاوزات المالية بما يخص 151 موقعا ممنوحا لصندوق إعانة المرضى بالمخالفة لتعليمات ديوان المحاسبة والتحقيق بما أثير حول تفاقم ملف العلاج بالخارج وما أثير عن تجاوزات في عقود التمريض.

وتحقق اللجنة بمدى الالتزام في اللوائح والنظم بشأن تعيين رؤساء المكاتب الصحية السابقين والحاليين والمراقبين المالين والإداريين. وتختص اللجنة بالتحقيق في مراحل ترسية عقد تأمين عافية الخاص بالمتقاعدين ومدى اتباع الإجراءات القانونية ومدى اتباع الإجراءات الصحية في تصميم وإنشاء مستشفى العدان الجديد ومدى صحة تغير تصميم دون تغير السعر والقيمة. إلى ذلك انتخب المجلس لعضوية اللجنة كلا من النواب عمر الطبطبائي وصلاح خورشيد وفيصل الكندري وأسامة الشاهين وسعدون حماد العتيبي.

ووافق المجلس على طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب أحمد نبيل الفضل في قضية جنح مرئي ومسموع ووافق المجلس على إحالة الخطاب الأميري الذي افتتح به سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح دور الانعقاد العادي الأول للفصل التشريعي الخامس عشر إلى لجنة إعداد الجواب على الخطاب الأميري لتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس.

ودارت احداث الجلسة كالتالي :

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة وتلا الامين العام اسماء الحضور من النواب والوزراء

واعتذر عن عدم الحضور إلى جلسة اليوم كل من رئيس الحكومة ووزراء : الدفاع والداخلية والمالية والتجارة والنفط والنائب عودة الرويعي

ولمجلس ينتقل للتصديق على المضبطتين التاليتين:

ينظر المجلس في بند التصديق على المضابط ذات الأرقام التالية:

(1367/أ) بتاريخ 14/2/2017م.

(1367/ب) بتاريخ 15/2/2017م

والنائب أحمد الفضل يعترض على حذف مداخلاته من البث التلفزيوني.

ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم: حذف المقاطع من البث التلفزيوني لا يُناقش وفقا للائحة، وللرئيس حذف مايراه غير مناسب من الجلسة.

وقال رياض العدساني: عند حديثي عن الإيداعات في الجلسة الماضية وتلاوة الأسماء والمبالغ حذفت هذه الفقرات وأنا اسجل اعتراضي.. والغانم يرد: من حقك

وقال النائب رياض العدساني:اطلب تثبيت الأسماء التي ذكرتها في مداخلته خلال مناقشة قضية الإيداعات وارفاقها في مضبطة الجلسة

والمجلس رفض طلبه بأغلبية أعضاءه (موافقة 19 عضوا من أصل الحضور 45).

وقال عبد الكريم الكندري: شطب الكلام من المضبطة في الأمور الشخصية فقط وليس القضايا العامة كقضية الإيداعات ولا مجال لشطبها.

وقال مرزوق الغانم: شطبت الأسماء من حديث العدساني نظرا لأنهم غير موجودين واللائحة تتيح لي ذلك.

والمجلس يصادق على المضابط وينتقل إلى بند الاوراق والرسائل الواردة.

بند الرسائل الواردة

وضمن كشف الأوراق والرسائل المدرجة على الجلسة المقبلة 5 رسائل واردة جاء نصها كالآتي:

1 – رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لسموه بمناسبتي الذكرى السادسة والخمسين للعيد الوطني والذكرى السادسة والعشرين للتحرير.

2 – رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير.

3 – رسالة من مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية تطلب فيها إعادة النظر في قرار المجلس الصادر بجلسة 14/2/2017 بتشكيل لجنة مشتركة من اللجنة المالية واللجنة التشريعية للنظر في الاقتراحات بقوانين بشأن التعيين في الوظائف القيادية ومشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

–4 رسالة من بعض أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة المرافق العامة دراسة موضوع الازدحام المروري والحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة المتاحة لإنهائه، على أن تقدم اللجنة توصياتها بتقرير يرفع للمجلس في شهر مايو 2017. ومقدمو الاقتراح النواب: جمعان الحربش وأسامة الشاهين ومحمد الدلال وعبدالله فهاد وعبدالوهاب البابطين.

5 – رسالة من رئيس لجنة الشؤون الداخلية والدفاع يطلب فيها التمديد للجنة لإعداد التقرير المتعلق بالاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وذلك حتى صدور حكم المحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية.

6– تقرير الامانة العامة عن اجتماعات اللجان البرلمانية

وقال على الدقباسي :باقي على فض دور الانعقاد شهرين ولم نناقش انفراد السلطة بتعديل النظام الانتخابي وقضية سحب الجناسي دون احكام قضائية .. منذ بداية المجلس لم نناقش اي قانون سوي اليوم قانون على وجه السرعة يخص التمديد لشخص بالداخلية احذر من الوقوع في الفخ.

وقال سعدون حماد :نشكر سمو الامير على المكرمة الاميرية باعادة الجناسي لمن سحبت جناسيهم ..التهديد والوعيد ثبت انه لم يعد الجناسي .. إعادة الجناسي حق مطلق للأمير وليس لرئيس الوزراء، وتعال بالليل والهداوة تاخذ ماتريد والمجلس على طريف لحين البت في الطعون.

وقال عمر الطبطبائي :صار لنا 3 شهور ماذا انجزنا للاسف انجازاتنا صفر وهذا سبه على جبين جميع نواب الامة في المجلس الحالي ..تكلمنا جميعنا عن الوثيقة الاقتصادية ولم نفعل اي شي بشأنها حتي الان .. اتصالات الحكومة للضغط على النواب ما تمشي علينا.

وخليل الصالح ينعي وكيل وزارة التجارة الشمالي وتحدث ايضا: هناك تعسف في تعيين القياديين ليس لدينا حلول حقيقية لعلاج القضايا في الكويت.

وقالت صفاء الهاشم: تعزية من القلب لاهل الشمالي الكرام وتعزية خاصة للصديق العزيز مصطفي الشمالي.. من جهة اخرى، لابد من اعادة النظر بالقرار الذي اتخذ في الجلسة الماضية بالنسبة لتشكيل لجنة مشتركة بين التشريعية والمالية لدراسة قانون تعيين القياديين .

وقال عبد الله الرومي : نشكر صاحب السمو وسمو ولي عهده بمناسبة تهنئتهم بالأعياد الوطنية ونسأل الله أن يعيدها على المواطنين بخير، ونبارك لأصحاب الجناسي المسحوبة بعودتها ونشكر صاحب السمو على ذلك، إلا أنني كنائب أقسم على احترام الدستور فلست طرفا في أي تعهدات بتعليق مساءلة أي مسؤول ولا يمكن أن أقبل بتعطيل حكم من أحكام الدستور.

وبشأن رسالة لجنة الداخلية والدفاع بتأجيل موضوع قوانين الانتخاب حتى تصدر أحكام المحكمة الدستورية، فهذا غير مبرر، هذا الأمر منظور أمام القضاء، ولكن أنت ذهبت في الوقت الخطأ لأن القضية منظورة أمامهم، ولكن دراسة الأمر لا يمنعها الطعون، وليس هناك رابط بين اعتذار القضاء وبين تأجيل القانون وبالتالي على اللجنة أن تستعجل في إنجاز التقرير، إلا إذا كان هذا السبب أخذ كحجة لتعطيل القانون.

والحكومة تنعي على لسان الوزير الشيخ محمد العبد الله وكيل وزارة التجارة الشمالي ويؤكد انه انسان اخلص في عمله وان شاء الله يكون مثلا لكل موظفي الدولة.

و المجلس يوافق على رسالة من بعض أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها تكليف لجنة المرافق العامة دراسة موضوع الازدحام المروري والحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة المتاحة لإنهائه، على أن تقدم اللجنة توصياتها بتقرير يرفع للمجلس في شهر مايو 2017.

نقاش نيابي

جانب من الجلسة

- المجلس يوافق على إحالة الخطاب الأميري إلى اللجنة المختصة لإعداد تقرير بشأنه ورفعه
- الموافقة على تخصيص ساعتين من جلسة 11 أبريل القادم لمناقشة قضية الإسكان
- تمديد عمل «الشباب والرياضة البرلمانية» لنهاية دور الانعقاد الحالي لإعداد قانون متكامل بشأن الرياضة
- الوزير العبدالله: الاتفاق على إعادة الجناسي ينعكس إيجابا على مختلف القضايا

الفضل

تصويت النواب